محضر الجلسة رقم 274

التاريخ: الأربعاء 27 شوال 1447هـ (15 أبريل 2026م).
الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛
السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.
جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لعرض حصيلة عمل الحكومة.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:
بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، يعقد البرلمان بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين، هذه الجلسة المشتركة لعرض حصيلة عمل الحكومة يقدمها السيد رئيس الحكومة.

تفضلوا السيد الرئيس.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، أتشرف بالحضور أمام مؤسستكم الموقرة، في إطار هذه الجلسة الدستورية المشتركة، لعرض حصيلة العمل الحكومي خلال ولاية 2021 و2026، التي تأتي بمبادرة من الحكومة، إيمانا منا بأن الممارسة الديمقراطية الحقة تشكل ثقافة ومنهجا دستوريا أصيلا، يجمع بين احترام التعددية وضمان شرعية المؤسسات، بما يجعل من ممارستنا التمثيلية حصنا للإرادة الجماعية للمواطنين، ومنتهى غايتنا ومبلغ مقاصدنا في ذلك هو العمل على خدمة المواطن المغربي وتعزيز البعد الاجتماعي والاقتصادي لمسار التنمية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

إن تقديم حصيلة عمل الحكومة يتقاطع مع سياق استثنائي مطبوع بدينامية تنموية متسارعة، كما أنها لحظة دستورية وازنة، ستسجلها الذاكرة الوطنية، كمرحلة مفصلية من تاريخ أمتنا المغربية العريقة، مرحلة لم تكن مجرد عبور ظرفي، وإنما محطة حاسمة لتجديد وعينا الجماعي وإعادة ترتيب أولوياتنا الوطنية، وفق منطق الدولة القوية والمجتمع المتضامن، فرغم المحيط الإقليمي غير المستقر ومتلف التحديات والسياقات الصعبة داخليا وخارجيا، فقد شكلت هذه الولاية الحكومية عنوانا للصمود، ومنطلقا لسلسلة من المكاسب التي تم تحقيقها بفضل تضافر الجهود الوطنية، فبفضل الرؤية الملكية السامية، شهدت علاقة الدولة بالمواطن تحولا نوعيا، قوامه تعزيز الثقة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، لترسم بذلك معالم المغرب الجديد، مبني على تعاقد وطني مسؤول، لا مكان فيه للوعود والشعارات بل رافعا للثقة المتبادلة والفعل الملموس.

ومهما استلزم هذا المسار من جهود وتوضيحات، فإننا اليوم نجني ثمار نجاعة أداء مؤسساتنا الدستورية، التي تواصل ترسيخ مبادئ الحكامة الحديثة ودعم مسار الإصلاح الديمقراطي، فالجهود المبذولة طيلة الخمس سنوات الماضية لم تكن أبدا تدبيرا إداريا جافا للقطاعات الأساسية، بل تطلبت بلورة نظرة شمولية، سعت إلى تعزيز الانسجام بين القرار العمومي وانتظارات المواطنين والمواطنات.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، أن أشيد بروح المسؤولية الوطنية العالية التي ميّزت تفاعل الحكومة مع كل التحديات الاجتماعية والاقتصادية تحت هذه القبة المحترمة، حيث حولنا اجتماعاتنا وجلساتنا المشتركة إلى أرضية لمواصلة البناء الديمقراطي، وجعلنا من آلية التشريع والرقابة والتقييم أدواتا لصناعة المستقبل.

وإذ أتوجه إليكم، نوابا ومستشارين، بخالص الشكر على تعبئتكم والتزامكم وانخراطكم الثابت في خدمة المصالح العليا للمملكة، لا تفوتني هاذ المناسبة لأؤكد لكم بوضوح أن ما تحقق من زخم تشريعي وتنظيمي استثنائي لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة إرادة سياسية حقيقية، ترجمت بالمصادقة الفعلية على أزيد من 847 نص قانوني وتنظيمي منذ بداية الولاية، حيث أن هذا الرصيد الذي أفضى إلى إخراج أزيد من 110 ديال القوانين و609 مرسوم تطبيقي إلى حيز الوجود ليس مجرد تراكم كمي للنصوص، بل إعادة صياغة كاملة شاملة للترسانة القانونية التي مسّت حياة المواطنين في أدق تفاصيلها، مع ما رافق هذا المجهود من جرأة سياسية في الانفتاح على المبادرة التشريعية البرلمانية.

وقد ترجمنا هاذ البعد التشاركي فعليا مع كافة مكونات ممثلي الأمة، بتخصيص اجتماعات مكثفة لدراسة ما مجموعه 437 مقترح قانون، لنحقق بذلك قفزة نوعية، بزيادة بلغت 146 مقترح مقارنة بالولايات السابقة، اقتناعا منا بأن جودة السياسات العمومية تستمد من جودة قوانينها، مكرسين نموذجا في توازن السلط وتكاملها الوظيفي، ونضجا في تجربتنا الحكومية والبرلمانية،

وذلك أن منهجيتنا كانت على الدوام قائمة على الإنصات المسؤول ولم تكن يوما استعلاء تدبيريا، وهو ما عزّز من قوة المضمون السياسي والتنموي لحصيلة هذه الحكومة.

حضرات السيدات والسادة،

نغتنم هذه المناسبة، لنرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيّده، أسمى عبارات التقدير والولاء، معتزين بقيادته المتبصرة لمسيرة التقدم والبناء الوطني، قيادة ملكية استطاعت بحكمة وبعد نظر أن تحول التحديات المتعاقبة إلى فرص للنهوض وأن ترسخ مفهوما متجددا للتنمية، يقوم على التوازن بين القوة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

لقد قامت رؤية جلالة الملك الاستراتيجية على تلازم دقيق بين تحقيق التفوق الاقتصادي وصون مقومات الإنصاف الاجتماعي، واضعة الإنسان في قلب كل الإصلاحات، بما يضمن كرامة المواطن ويعزّز مكانته في إطار دولة الحق والمؤسسات.

وهي رؤية أسهمت في إحداث نهضة شاملة، نقلت المملكة إلى مصاف الدول الصاعدة، وجعلت من المغرب نموذجا إقليميا في الصمود والابتكار والقدرة على الاستثمار، والاستثمار في التحولات الدولية، بما يخدم مسار التنمية والتقدم.

ولعل هذا الموقع المتقدم التي تحتله بلادنا اليوم، باعتبارها ركيزة للاستقرار الإقليمي والقاري وقوة اقتصادية وديمقراطية صاعدة، هو ما جعل من المغرب شريكا دوليا موثوقا به، ولا غنى عنه في محيطه الأورو المتوسطي والإفريقي وعلى الصّعيد الدولي.

كما تعزز هذا الحضور الدولي بفضل الدور الطلائعي الذي تلعبه بلادنا في مكافحة الإرهاب والتطرف، وفي الإسهام الفاعل في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

ولا شك أن هذه المصداقية المتنامية والثقة الدولية المتزايدة، تتعزّز أيضا بتوالي الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا لفائدة قضيتنا الوطنية الأولى، من خلال الدعم المتزايد التي تحظى به مبادرة الحكم الذاتي، وهي المبادرة التي أصبحت اليوم في نظر المجتمع ال دولي والقوى الكبرى الحل الواقعي والجاد والوحيد القابل للتطبيق، من أجل تسوية هاد النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

فخلال السنوات 26 من العهد الزاهر لصاحب الجلالة، عرفت قضيتنا الوطنية تحولات استراتيجية غير مسبوقة، تميزت بتوسيع دائرة التأييد للمقترح المغربي لدى العديد من شركائنا الدوليين، وكسب دعم قوى دولية وازنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا، إضافة إلى عدد كبير من الدول العربية والإفريقية الشقيقة والصديقة التي جددت دعمها الثابت لسيادة المغرب الكاملة على أقاليمه الجنوبية.

وقد دخل هذا الملف مرحلة حاسمة مع اعتماد مجلس الأمن لقراره رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، وهو قرار مفصلي أعاد التأكيد على الأسس الواقعية لهاد النزاع، معتبرا مبادرة الحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية، أساسا جديا وذا مصداقية ومنطلقا واقعيا لإطلاق مسار سياسي تفاوضي بين الأطراف المعنية.

وإذا كنا نعتز بهذا التحول المهم في المقاربة الدولية لهذا النزاع المفتعل، فإننا في المقابل نفتخر أيضا بالمقاربة التنموية المتبصرة التي أطلقها صاحب الجلالة منذ سنة 2015 لتنمية الأقاليم الصحراوية، من خلال إطلاق سلسلة من الأوراش التنموية الكبرى التي أسهمت في إرساء نموذج تنموي حديث ومندمج، جعل من الأقاليم فضاء للاستثمار والنمو والاستقرار.

ومن جهة أخرى، تعزّز البعد الإستراتيجي لحضور المغرب في عمقه الإفريقي، من خلال المبادرة الملكية الرائدة الرامية إلى تطوير الواجهة الأطلسية للقارة الإفريقية، وهي مبادرة استشرافية تروم تعزيز التعاون الإقليمي، ومواجهة التحديات المشتركة التي تعيق تنمية هذه المنطقة. كما تعكس التزام المغرب الراسخ ببناء فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي.

بقدر ما تثمن الحكومة الأبعاد الإستراتيجية لهذا المشروع الملكي الكبير، فإننا نؤكد أنها لم تدخر جهدا في مواكبة هذا الورش الإقليمي الطموح، سواء من خلال تعزيز القدرات السيادية لدول الساحل أو عبر تطوير علاقات تعاون قائمة على الربح المتبادل والمساهمة في بناء فضاء متوسطي وإفريقي أكبر وأكثر ترابطا وازدهارا.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المسار الوطني المتميز، مكّن المغرب من ترسيخ دعائم مشروع مجتمعي متقدم، وهو ثمرة تراكم تاريخي ومؤسساتي راسخ، مسار تشكل عبر سنوات من العمل المتواصل والرؤية الواضحة، تحت القيادة الملكية الحكيمة الغنية بدلالاتها الإنسانية، والمشحونة بحس عال من المسؤولية اتجاه المواطن وانتظاراته.

إنها قيادة جسّدت أسمى معاني التضامن الوطني والحزم الاستراتيجي في حماية المجتمع وصون حقوقه الأساسية.

قيادة سعت، بالرغم من التحديات والأزمات المتعاقبة وتبعاتها على الوطن وعلى المواطنين وعلى الاقتصاد، إلى استثمار هذه الظروف لإطلاق مبادرات إصلاحية جريئة، حولت الضغوط إلى فرص، والتحديات إلى أدوات لتعزيز مسار التغيير.

وهي قيادة ملكية متبصرة، تقرأ التحولات الدولية بعمق، وترسم أفق المغرب بثقة ووضوح، رؤية ملكية يلتف حولها الشعب المغربي بكل مكوناته ومؤسساته.

لا شك أن الانخراط المجتمعي الذي تم التعبير عنه إبان الاستحقاقات التشريعية الأخيرة، يشكل دليلا واضحا على نضج ديمقراطي متقدم، يجعل من

صناديق الاقتراع مرآة صادقة لإرادة الأمة.

فقد شكلت انتخابات الثامن من سبتمبر 2021 محطة سياسية مهمة، عبر من خلالها المواطنون عن أولوياتهم وتطلعاتهم، وساهمت في تكريس ثقتهم في المسار الديمقراطي والمؤسساتي ببلادنا، كما كانت تلك الاستحقاق استحقاقات نقطة انطلاق لبرنامج حكومي واضح المعالم، تحمله أغلبية متماسكة ومنسجمة، تُدرك أن العملية الانتخابية ليست مجرد تنافس سياسي عابر، بل مسؤولية تاريخية أمام المواطنين والمواطنات.

قد حرصنا في أداء مهامنا على تجسيد روح الدستور، مؤمنين بأن الشرعية الديمقراطية لا تكتسب فقط يوم الاقتراع، بل تصان كل يوم بالعمل الجاد وبالنتائج الملموسة.

كما استحضرنا باستمرار، التوجيهات الملكية السامية وخطب جلالة الملك، كأفق مرجعي يوجه عملنا ويحصن اختياراتنا من الارتجال.

وإننا لنعتز بالانخراط القوي لكل أعضاء الحكومة بدون استثناء في هذا الورش الوطني، في مشهد يؤكد أن الاختلاف السياسي لا يمنع وحدة الصف حين يتعلق الأمر بخدمة الوطن.

فقد أبان الفريق الحكومي عن حس وطني عال في مواكبة متلف الأوراش التنموية، في لحظات كانت تتطلب الجرأة في اتخاذ القرار لا للانتظار، والفعل المسؤول لا الاكتفاء بالتبرير.

لقد كان فريقا حكوميا جعل من الدقة والوضوح منهجا في العمل، ومن الفعالية والأثر الملموس معيارا للتقييم، إذ أن المواطن لا يقيس النوايا، بل يقيس النتائج التي تنعكس على حياته ومعيشته اليومية.

ومن هذا المنطلق، تمكنا من صياغة حلول تنموية حديثة، وإطلاق خطط قطاعية واعدة، تراعي التحولات الكبرى التي يعرفها العالم، وتستجيب في الوقت نفسه لانتظارات المجتمع، وتحافظ على خصوصية نموذجنا المغربي المنفرد.

هكذا، تفاعلت الحكومة بمسؤولية وطنية مع مختلف السياقات، الداخلية منها والخارجية، دون انتظار أن تتحسن الظروف أو تتبدد الصعوبات، لأن الإصلاح الحقيقي لا ينتظر اللحظة المثالية، بل يُصنع في قلب التحديات.

كما تحلينا بالشجاعة السياسية اللازمة لتسريع وتيرة الإصلاحات، إدراكا منا أن الجرأة في العمل الحكومي لا تكمن في إطلاق الوعود، بل في تحمل تبعات القرارات الصعبة.

ولهذا لم ننظر إلى الصعوبات يوما كعائق يوقف إرادتنا، بل تعاملنا معها باعتبارها اختبارا حقيقيا لصدق التزامنا السياسي تجاه المواطن والوطن.

قد أتاح لنا هذا النهج بناء أرضية سياسية مؤسساتية صلبة تقوم على النضج والمسؤولية، نرفض منطق المزايدات والشعارات، ونؤمن بالبناء التدريجي المستدام.

أرضية تجمع بين الطموح السياسي والمشروع وواقعية التدبير، بعيدا عن الوعود الرنانة التي لا تترك آثارا حقيقية في حياة الناس.

وبفضل هذا المسار استطعنا اتخاذ قرارات حاسمة بشأن عدد من الملفات والإشكاليات التي تأجلت لسنوات، لأن تدبير القضايا الصعبة يعد من الاختبارات الأساسية لأي عمل حكومي مسؤول.

حضرات السيدات والسادة،

ففي زمن تتسارع فيه التحولات، لم يعد العالم كما كان، لم يعد مستقرا ولا قابلا للتنبؤ، بل صار يعيش على إيقاع اللايقين، حيث تتوالى الأزمات وتتداخل دون فواصل واضحة من أزمات اقتصادية واضطرابات في سلاسل الإمداد وتقلبات حادة في الأسواق الدولية، وإننا نعيش في مشهد عالمي متحرك لا يترك مجال للانتظار، ولا يقبل أن يتخذ ذريعة للتبرير أو موضوعا للمزايدة السياسية، لأن التحديات أكبر من أن تختزل في خطاب، وأعمق من أن تواجه بالشعارات.

في خضم هذا السياق المضطرب، برز مسار مغربي مختلف، مسار لم يبن على انتظار انفراج الأوضاع بل على القدرة على التكيف والمبادرة. لقد كان الواقع الذي نعيشه اليوم نتيجة رؤية اقتصادية طموحة، استطاعت أن تنقل التصورات إلى برامج والبرامج إلى منجزات ملموسة يلمسها المواطن في حياته اليومية.

هذا التحول كان نتاج إرادة عفوا استراتيجية واضحة، قادها بتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من الاقتصاد الوطني رهانا سياديا بامتياز.

ومن خلال هذا التوجه، أعاد المغرب رسم موقعه على الساحة الاقتصادية الدولية ليصبح فاعلا مؤثرا ولا متأثرا فقط بما يجري حوله، ففي وقت اهتزت فيه اقتصادات كبرى، وتراجعت فيه نماذج كانت تقدم كمرجع، وانهارت فيه فرضيات الاستقرار، استطاع المغرب أن يثبت صلابة منظومته الاقتصادية، وأن يصنع استثناءه الخاص في زمن الاضطراب.

لم يربط مسار البناء بزوال الأزمات، بل واصل التقدم في قلبها بثقة وإرادة واستشراف، وقد تجسد هذا المسار في تبني خيار السيادة الاقتصادية كخيار استراتيجي يعكس قوة المؤسسات ومتانة الاختيارات الهيكلية، ويؤكد أن بلادنا قادرة على التكيف مع أصعب الأزمات.

ولم يكن هذا المسار ليترجم إلى نتائج لولا توفر الشجاعة السياسية اللازمة لاتخاذ قرارات جريئة، في لحظات دقيقة، حيث كان التردد ممكنا وكانت المزايدة أقل كلفة. لكن تم اختيار منطق الفعل بدل التردد، والاستباق بدل الانتظار، إيمانا بأن الإصلاح الحقيقي لا يقاس إلا بمدى أثره على الحاضر وضمانه لمستقبل الأجيال.

وبفضل هذه الإرادة، تحقق تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الحيوية، وتم إطلاق برامج استعجالية للتشغيل تحافظ على كرامة المواطن، إلى جانب تعبئة إمكانيات مهمة لدعم صمود المقاولات وحماية القدرة الشرائية والحفاظ على توازن السوق الوطني.

وهكذا، في عالم لا يعترف بالثبات، يواصل المغرب تثبيت موقعه، لا باعتباره استثناء ظرفيا، بل كنموذج يختار أن يواجه اللايقين بالفعل لا بالتبرير، وبالإنجاز لا بالمزايدة. وامتدادا لهذه الدينامية، نجحت الحكومة في إرساء هوية جديدة لمنظومتنا الاستثمارية، قائمة على الثقة والوضوح وتقاسم المسؤولية، فميثاق الاستثمار الجديد، لا يندرج فقط ضمن إصلاح تقني، بل يعكس شراكة استراتيجية وتعاقدا مستقبليا بين الدولة والمستثمرين، باعتباره أداة للإنعاش الاقتصادي ورافعة للنهوض بالقطاعات الواعدة والإسهام في تقليص التفاوتات المجالية، لأن التنمية التي تتركز في المدن الكبرى وحدها تظل غير كافية لتحقيق تنمية منصفة.

ولهذا سرّعنا بتنزيل هذا الميثاق وفق خطة واضحة، تروم رفع مساهمة الاستثمار الخاص ليبلغ ثلثي الاستثمار الوطني في أفق 2035، وانطلاقا من قناعة راسخة بأن الدولة تهيئ الشروط الضرورية، وتفتح المجال لكل طاقات المبادرة والإبداع، تلك الطاقات التي تساهم بدورها إلى جانب الدولة في بناء الاقتصاد الوطني.

كما أقررنا أنظمة دعم مبتكرة يمكن أن تصل إلى 30% من قيمة المشاريع الاستثمارية بما يضمن مزيدا من الجاذبية والنجاعة.

واليوم تظهر النتائج نفسها بوضوح، وتدل على ما تم تحقيقه، إذ صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على 381 مشروعا بقيمة إجمالية تقدر ب 581 مليار ديال الدرهم، تروم خلق 245 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، من بينها 297 مشروع منه منذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ بقيمة 513 مليون ديال الدرهم في شأن أن تساهم في إحداث ما يناهز 200 ألف منصب شغل مباشر، لأن كانوا 2 ديال الأنظمة هذا النظام الأول والنظام الثاني.

في إطار نظام الدعم الموجه للمقاولات الصغرى جدا والصغرى المتوسطة، تم إقرار منح خاصة تكرس البعد الترابي للاستثمار وتعزز الحكامة ديال اللامتمركزة، وهي منح تستهدف مهن وقطاعات إنتاجية مهمة، كتشمل تقريبا 18 قطاع أساسي و4 ديال قطاع نشاط فرعي على امتداد كافة التراب الوطني.

وفهاذ الإطار توصلت المراكز الجهوية للاستثمار إلى حدود نهاية شهر فبراير 2026بما مجموعه 209 مشروعا، صادقت اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار على 33 منها بإجمال استثماري ديال 483 مليون درهم من شأنها إحداث حوالي 940 منصب شغل.

فالاقتصاد القوي لا يقوم على الشركات الكبرى وحدها، بل يحتاج كذلك إلى دينامية هاذ الفئة من المقاولات الصغرى والمتوسطة بالنظر لأهميتها الاستثمارية، حيث تمثل أزيد من 90% من نسيجنا الاقتصادي الوطني، ومساهمتها المباشرة في تحريك عجلة التشغيل على المستوى الترابي، وكذا الإدماج الفعلي للقطاع غير المهيكل.

كما تجسدت هذه الدينامية الاستثمارية في ارتفاع مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر من 23.5 مليار ديال الدرهم سنة 2021، إلى حوالي 56 مليار ديال الدرهم سنة 2025، أي بزيادة ما يقارب 73%.

وهي رسالة ثقة واضحة من العالم في حيوية الاقتصاد المغربي، قد واكبت الحكومة هاذ الدينامية عبر ترسيخ مناخ أعمال تنافسي وموثوق، حيث تم تنفيذ نسبة كبيرة من خارطة الطريق الوطنية لتحسين مناخ الأعمال كدليل على التعبئة الحكومية لتعزيز ريادة الأعمال، واحتضان كل المبادرات التي تؤمن بأن المغرب أرض للفرص لا للعقبات، حيث حولنا بلادنا إلى ورش مفتوح كتقاطع فيه النجاعة الإدارية مع الرؤية الإستراتيجية، من خلال تطوير جيل جديد من الخدمات الموجهة للمستثمرين المقاولين بما يعيد تعريف العلاقة بين الإدارة والفاعل الاقتصادي على أساس الشفافية والفعالية.

كما شملت هذه الإصلاحات إحداث تغييرات عميقة في دور المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار التي أصبحت تضطلع بدور محوري في الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار على المستوى الترابي، حيث باتت تتولى المصادقة على اتفاقيات الاستثمار التي تقل عن 250 مليون ديال الدرهم، في تجسيد واضح للاتمركز الإداري وتسريع تنفيذ المشاريع المحلية.

وقد صادقت اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار فهاذ السياق على 83 مشروع من هاذ الفئة، بإجمال استثمارات يقارب 11 مليار ديال الدرهم، سيساهم في خلق أزيد من 10 آلاف منصب شغل اللي هما تحت من 250 مليون ديال الدرهم ديال الاستثمارات.

وهو ما يعكس إرادة سياسية حقيقية لترسيخ الجهوية المتقدمة وتذليل العقبات أمام المستثمرين، بما يسهم في توطين القيمة المضافة وتعزيز التنمية الجهوية.

ومن جهة أخرى، تمكنت الحكومة من إحداث تحول مهم في مسار الاستثمار العمومي، بإعادة الاعتبار لدوره كرافعة استراتيجية للأوراش الكبرى وأداة لتعزيز السيادة الاقتصادية، حيث ارتفع الحجم ديالو من 230 مليار ديال الدرهم سنة 2021 إلى حوالي 380 مليار ديال الدرهم في 2026، أي بزيادة ديال 65%، وهي استثمارات وضعت تطوير البنية التحتية في صلب مشروع التنمية الشاملة اللي كيقودها جلالة الملك، نصره الله.

إذ شكلت هاذ البنيات ركيزة أساسية للعديد من الإستراتيجيات القطاعية، وأسهمت في تعزيز موقع المملكة كمنصة لوجستية إقليمية رائدة وفي تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز ولوجية التراب الوطني وتيسير الاندماج المجالي، إضافة إلى الرفع من جاذبية المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار.

كما أولت الحكومة عناية خاصة لضمان السيادة الصناعية وتعزيز تنافسية علامة "صنع في المغرب" في الأسواق العالمية، من خلال مواصلة تنزيل برنامج بنك المشاريع الهادف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي

في عدد من القطاعات الصناعية، وفي مقدمتها الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج متكامل لدعم البحث والتطوير والابتكار الصناعي، باعتباره رافعة أساسية لتعزيز التنافسية والارتقاء بالمنظومة الإنتاجية.

كما واصلت الحكومة إنجاز وتوسيع وإعادة تأهيل مشاريع البنية التحتية الصناعية، من خلال التوقيع على 64 مشروع بمبلغ استثماري إجمالي ديال 16 مليار ديال الدرهم، ساهمت الدولة فيه تقريبا ب 4.5 مليار ديال الدرهم.

وستمكن هذه المشاريع من توفير حوالي 4400 هكتار إضافية من العقار الصناعي، تشمل مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية عبر مختلف جهات المملكة، على غرار توسيع منطقتي التسريع الصناعي طنجة تيك والقنيطرة، وكذا إحداث مناطق جديدة بكل من فاس، مكناس، بن جرير، بوقنادل والصخيرات.

ويمثل هذا الوعاء العقاري الجديد حوالي 30% من الرصيد الوطني الحالي المقدر بـ 14.500 هكتار موزعة على 157 منطقة صناعية.

وقد ساهمت وتيرة نمو وتنوع الصادرات الصناعية خلال الفترة 2021-2025 في ترسيخ مكانة الصناعة كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني الصاعد، حيث بلغت حوالي 408 مليار ديال الدرهم سنة 2025، مسجلة نموا إجماليا يقدر بـ 44.5% مقارنة مع 2021، مدعومة بالأداء المتميز للمهن العالمية للمغرب، وعلى رأسها صناعتي السيارات والطيران.

وفي مجال السيادة الطاقية، واصلت الحكومة تسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، حيث ارتفعت حصتها من المزيج الكهربائي من 37.1% سنة 2021 إلى حوالي 46.1%، في إطار استراتيجية وطنية كتهدف إلى تقليص التبعية الطاقية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما أطلقت المملكة عرضا طموحا في مجال الهيدروجين الأخضر، عبر تعبئة مليون هكتار من العقارات الصناعية، منها 300 ألف هكتار في المرحلة الأولى، واستقبال أكثر من 40 طلب للاستثمار فاعلين وطنيين ودوليين، تمت الموافقة على 8 ديال المشاريع منها باستثمارات تقدر بحوالي 43 مليار ديال الدولار.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لمواجهة الإجهاد المائي، وضمانا لاستمرارية تزويد المواطنين بمياه الشرب، والفلاحين بمياه السقي، عملت الحكومة على تحيين البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2027/2020، مع رفع كلفته الإجمالية من 115 مليار ديال الدرهم إلى حوالي 143 مليار ديال الدرهم، إلى جانب تسريع برامج تحلية مياه البحر التي بلغت طاقتها الإنتاجية حوالي 415 مليون متر مكعب عند نهاية 2025، مع توقعات ببلوغ 1.7 مليار في أفق 2030، وهو ما سيمكن من تغطية 60% من الاحتياجات الوطنية من الماء الصالح للشرب.

كما أطلقت الحكومة مشاريع كبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، خاصة بين حوض سبو وأبي رقراق لتأمين التزود بالماء لمحور الرباط - الدار البيضاء لفائدة نحو 10 ديال المليون ديال المواطنين، إضافة إلى الربط بين سد واد المخازن وسد دار خروفة بشمال المملكة، لتعزيز التزود بالماء الصالح للشرب وسقي آلاف الهكتارات.

وبالموازاة مع ذلك، تم إنجاز 7 ديال السدود كبرى بسعة تخزين ديال 1.7 مليار متر مكعب، مما يساهم في دعم الأمن الغذائي وتطوير المساحات المسقية.

ولأن الأمن الغذائي ليس شعارا سياسيا، بل سياسة عملية تقاس بالأثر الفعلي على المواطن، قد واصلت الحكومة تنزيل إستراتيجية الجيل الأخضر 2030/2020 بهدف تطوير فلاحة عصرية مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، إلى جانب إطلاق برامج دعم استثنائية بقيمة 20 مليار ديال الدرهم لمواجهة آثار التغيرات المناخية.

وقد مكنت هاذ التدابير الاستثنائية من توزيع 27 مليون قنطار من الشعير المدعم، و8.5 مليون قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة المربيين، في لحظات كانت فيها القطعان ممددة والأسر القروية تواجه صعوبات قاسية بسبب توالي سنوات عديدة من الجفاف.

كما أطلقنا إجراءات استباقية لدعم المدخلات الفلاحية، حيث تراوحت نسب الدعم بين 40% و70% للبذور لفائدة حوالي 27 ألف فلاح، تغطي أكثر من 100 ألف هكتار.

فضلا عن ذلك، تم توفير 650 ألف طن من الأسمدة الفوسفاطية، و3 مليون ديال القنطار من الأسمدة الأزوتية المدعمة لفائدة أكثر من 160 ألف فلاح خلال المواسم الفلاحية الممتدة 2023-2025 اللي كانت مواسم قاسية من ناحية الجفاف.

وقد تعززت هاذ الجهود بإطلاق برنامج جديد لإعادة تكوين القطيع الوطني، تحت رعاية صاحب الجلالة، الله ينصره، بميزانية بلغت 8.12 مليار ديال الدرهم، يقوم على تقديم دعم مباشر للفلاحين بهدف تعزيز مواكبتهم والرفع من إنتاجيتهم في مجالي اللحوم والحليب.

في الوقت نفسه، واصلنا تحديث القطاع الفلاحي، باعتباره ركيزة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وضمان للأمن الغذائي، وفي ظرف دولي يؤكد أن الدول التي تتهاون في سيادتها الفلاحية تخاطر باستقلاليتها، وقد تم ذلك عبر اعتماد حلول مبتكرة ضمن استراتيجية الجيل الأخضر، التي تعتبر الفلاحة قطاعا محوريا للمستقبل يتجاوز كونه إرثا من الماضي.

كما عملنا على إرساء جيل جديد من التنظيمات المهنية الفلاحية بهدف دعم القدرات الإنتاجية ورفع الدخل الفلاحي.

وقد شمل ذلك دمج صغار الفلاحين في سلاسل الإنتاج، ودعم استدامة مشاريعهم، إلى جانب إطلاق مبادرات الفلاحة التضامنية، تجعل من التعاون قوة إنتاجية حقيقية.

فهاذ السياق، تم توقيع تقريبا 19 عقد برنامج استثماري بحوالي 110 مليار ديال الدرهم، ساهمت فيها الدولة ب 42 مليار ديال الدرهم، في تجسيد

واضح لدورها كشريك فاعل في التنمية.

كما تم تفعيل آلية النهوض بالرأسمال البشري في العالم القروي، عبر مواكبة جيل جديد من الشباب والنساء الذين يمثلون اليوم الوجه المتجدد للفلاحة المغربية، وذلك على الرغم من الظروف المناخية، مما يظهر نجاعة الاختيارات الاستراتيجية في المجال الفلاحي.

وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز القيمة المضافة الفلاحية التي ارتفعت من 102 مليار ديال الدرهم في 2020 إلى حوالي 110 مليار ديال الدرهم سنة 2025، رغم القساوة ديال سنوات الجفاف أي بزيادة كتفوق ديال 8%، ومن المتوقع أن تصل هاذ القيمة، هاذ السنة إن شاء الله، إلى 130 مليار ديال الدرهم، وهو تطور يعكس تحسنا ملموسا في أداء القطاع وفي أوضاع ديال الساكنة القروية.

وعلى صعيد آخر، عملت الحكومة على الارتقاء بقطاع الصيد البحري، في إطار الرؤية الملكية السديدة للمخطط ديالها "أليوتيس"، وفي هذا الإطار، تم إطلاق خارطة طريق جديدة لتعزيز مكانة المغرب في مجال الاقتصاد الأزرق التي أصبح رهانا اقتصاديا عالميا متناميا، وانعكست هذه التنمية على ارتفاع القيمة المضافة للقطاع لتبلغ 16 مليار سنة 2024، بزيادة ديال 2 مليار ديال الدرهم بالنسبة لـ 2022.

كما ارتفعت قيمة المنتجات البحرية إلى 15.5 مليار درهم، بزيادة ديال 1.75 مليار درهم مقارنة بالسنة نفسها، وهو ما يعكس دينامية القطاع الذي يساهم في تعزيز التشغيل المباشر وتأمين السوق الوطني من المنتجات السمكية بأسعار معقولة.

وعلى صعيد آخر، شهد قطاع السياحة تطورا استثنائيا جعل المغرب من بين الوجهات السياحية الأكثر جاذبية في العالم، حيث تمكنت بلادنا من استقبال حوالي 19,8 مليون سائح، بزيادة ديال 53% مقارنة مع سنة 2019.

كما سجلت مداخيل السياحة مستوى قياسيا بلغ 138 مليار درهم بارتفاع قدره 75% مقارنة مع 2019، وهو ما يعكس الدينامية الكبيرة اللي يعرفها هاذ القطاع ومساهمته المتزايدة في الاقتصاد الوطني.

ويعود هذا الأداء الإيجابي إلى تنزيل خارطة الطريق السياحية للفترة 2026/2023 التي رصدت لها ميزانية إجمالية كتناهز 6 مليار ديال الدرهم، وكتهدف إلى تطوير العرض السياحي المغربي، وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية عبر تأهيل البنية الفندقية وتشجيع الأنشطة السياحية وتوسيع شبكة النقل الجوي.

في ذات السياق، شهد القطاع الصناعي الصناعة التقليدية تحولا مهما، وأصبح رافعة حقيقية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأكثر من 2.6 مليون حرفي.

وقد تم إطلاق رؤية 2030 لتحديث القطاع وجعله أكثر تنافسية، مع الحفاظ على جذوره الثقافية والتراثية.

كما تم توسيع الاستفادة من الحماية الاجتماعية لفائدة الصناع التقليديين، من خلال تعميمها لفائدة أكثر من 660 ألف مهني في القطاع.

وساهمت هاذ الجهود في تجاوز صادرات الصناعة التقليدية عتبة 1.23 مليار درهم في 2025، يعني بالزيادة ديال 6%.

وفي إطار تعزيز الاقتصاد التضامني، تم إطلاق استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بميزانية بلغت 368 مليون ديال الدرهم، بهدف دعم التعاونيات والمقاولات الاجتماعية وتأهيل حكامتها.

وأسهمت هذه الدينامية في ارتفاع عدد التعاونيات إلى 63.445 تعاونية، كتضم أكثر من 778 ألف منخرط، وهو ما يعكس تحول الاقتصاد الوطني إلى نموذج اقتصادي حقيقي يساهم في التنمية، حيث أصبح يمثل 3% من الناتج الداخلي، ويوفر 5% من فرص الشغل على المستوى الوطني.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن هذا المنحى الإيجابي الذي نستعرض أهم مؤشراته أمامكم، يمثل دليلا واضحا أن المغرب يسير بثبات في الاتجاه الصحيح، فهذه الأرقام ليست غاية في حد ذاتها، بل هي شهادة حية على مسار إصلاحي متواصل، يترجم في تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

فقد تأكدت فعالية هذا المسار من خلال قدرتنا على تحصين التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، في ظرفية دولية صعبة، شهدت فيها العديد من الدول اضطرابات عميقة، وفقدانا للسيطرة على مؤشراتها الأساسية. أما المغرب، فقد استطاع بفضل اختياراته المتبصرة، أن يحافظ على استقراره الاقتصادي، وأن يعزز ديناميته.

وقد عرفت نسبة النمو منحى تصاعديا تدريجيا، حيث انطلقت من 1.8% سنة 2022 إلى 4.8 سنة 2025، وهو تطور يعكس نتائج سياسية اقتصادية مدروسة لا مجرد تحسن ظرفي، بمتوسط نمو سنوي يقارب 4.5% من خلال الفترة 2021 حتى لـ 2025، مقارنة بـ 2% فقط خلال الفترة 2016 و2021.

كما يتوقع أن يحقق هاد الأداء قفزة نوعية ليتجاوز 5% مع نهاية سنة 2026، مما يؤكد دخول الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة من النمو أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الصدمات.

وقد ساهم في هاذ التحسن الانتعاش القوي للطلب الداخلي، إلى جانب التطور الملحوظ للأنشطة غير الفلاحية. وارتفعت القيمة المضافة لهاد الأنشطة غير الفلاحية بمعدل يقارب 4% سنويا، منتقلة من 3.8 في 2022 إلى 4.5 سنة 2024، وهو ما يشكل مؤشرا بارزا على عمق بنية الاقتصاد الوطني وتعدد محركاته.

كما انعكس هذا الأداء الاقتصادي إيجابيا على سوق الشغل، حيث تم خلق حوالي 850 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2021

و2025، أي بمعدل يقارب 170 ألف منصب شغل سنويا اللي تخلقات، وكنعرفو بأن الفلاحة كانت في ظروف صعبة، وكانو فيها (les destructions)، كان فيها واحد العدد ديال (les emplois)، اللي مشاو، وهو ما يمثل وتيرة تشغيل مضاعفة مقارنة بالفترات السابقة التي لم يتجاوز فيها متوسط خلق فرص شغل 64 ألف منصب سنويا، بين 11 و16 و90 ألف منصب سنويا 2016-2021، إيلا اخدينا (le net) اللي هو ديال هاذ السنة.

وفي حال استمرار الدينامية المسجلة سنة 2025، إيلا عملنا (les mêmes chiffres) اللي كانوا مزيانين في 2025، وإن شاء الله غادي نعملوهم في 2026، لأن الاقتصاد ديالنا، رغم الأزمة العالمية اللي تمناو أنه ما تدومش، شهدت هاذ 2025 خلقات 233 ألف منصب شغل غير فلاحي.

فمن المنتظر أن يتجاوز العدد الإجمالي لمناصب الشغل المحدثة في القطاعات غير الفلاحية مليون منصب شغل بحلول نهاية 2026، وبالتالي تجاوز التحديات التي فرضتها توالي سنوات الجفاف، وتأثيرها المباشر على فرص الشغل في القطاع الفلاحي.

ومن المهم التأكيد أن هاذ الدينامية لم تقتصر على خلق فرص الشغل فقط، بل ساهمت أيضا في تحسين جودة التشغيل وتقليص نسبة العمل غير المؤدى عنه، خاصة وأن جزءا مهما من المناصب الفلاحية، التي فقدت كانت مناصب غير مستقرة وغير منتظمة.

وقد دفعت الحكومة بضرورة مواصلة هيكلة سوق الشغل، حيث ارتفع عدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من حوالي 283 ألف سنة 2020 إلى نحو 470 ألف سنة 2024، بالزيادة ديال 66%، وهو ما يجعل هاد التحول نحو الشغل اللائق تحولا نوعيا في بنية سوق الشغل.

وفي إطار تعزيز هاذ الجهود، أطلقت الحكومة خارطة طريق جديدة للتشغيل، بغلاف مالي يناهز 14 مليار ديال الدرهم، كتروم خفض معدل البطالة إلى حوالي 9% في أفق 2030، مع خلق 1.45 مليون منصب شغل صافي، ورفع عدد الساكنة النشيطة إلى 12مليون.

كما سجلت المؤشرات الاقتصادية الأخرى حتى هي تطورا إيجابيا، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم اللي انخفضت بشكل ملحوظ، عقلتو بأنه كنا في 6.5% هبطنا لـ 6%، هبطنا لـ 1% وهبطنا لـ 0.8% في 2025، ونتمناو على الله أنه هاد السنة هاذ الأزمة تدوز دغيا باش ما تأثرشاي ويكونوا كذلك نتائج اللي هي إيجابية.

وفي مجال المالية العمومية، تمكنت الحكومة من تقليص عجز الميزانية من 3.5% سنة 2025، بعد أن بلغ 5.5% سنة 2021. والطموح ديال هاذ الحكومة هي إن شاء الله هاذ السنة، في آخر السنة، هي نوصلو لواحد (le déficit باش نخفضوه لـ 3%، في إطار تدبير مسؤول ومتوازن للمالية العمومية.

كما تم وضع مستوى المديونية العمومية في مسار تنازلي، ليبلغ حوالي 67.2% سنة 2025 بعدما بلغ 71.4% سنة 2020، مع توقعات باستقراره، في حدود 65.9 %، غادي يهبط على 70% سنة 2026، وهو ما يعكس تحسنا تدريجيا في توازناتنا المالية.

وقد تعززت هذه الدينامية بارتفاع الموارد العادية للدولة، اللي انتقلت من 256 مليار ديال الدرهم في 2021، لتصل لـ 424 مليار ديال الدرهم سنة 2025، ويتوقع بلوغها 432 مليار ولا 433 مليار مع النهاية ديال هاذ السنة ديال 2026، حيث سجلت زيادة تراكمية بلغت 195 مليار ديال الدرهم خلال الفترة ما بين 2021 و2025، بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 13.2% وبارتفاع يقارب 65% مقارنة مع سنة 2021.

كما عرفت المداخيل الجبائية بدورها تطورا مهما، مسجلة نموا سنوي متوسط كيبلغ 11%، إذ ارتفعت من 214 مليار ديال الدرهم في 2021 إلى 342 مليار ديال الدرهم سنة 2025، محققة زيادة تراكمية بلغت 143 مليار ديال الدرهم، وارتفاع قدره 60% مقارنة بسنة 2021.

وقد تواصلت هذه الدينامية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2026، حيث ارتفعت المداخيل الضريبية الصافية بنسبة 9.3% لتبلغ 116 مليار درهم (pour le trimestre) الأول، مقابل 106 مليار ديال الدرهم خلال نفس الفترة من سنة 2025، فيما بلغت المداخيل الجمركية 36 مليار درهم متم سنة 2026 مقابل 33.9 مليار ديال الدرهم خلال نفس الفترة من سنة 2025 أي بزيادة ديال 7% تقريبا.

وتعكس هاذ النتائج عودة النسيج الاقتصادي الوطني إلى ديناميته، كما تؤكد في الوقت نفسه الآثار الإيجابية للإصلاحات العميقة التي عرفها النظام الضريبي، والتي ساهمت في توسيع الوعاء الجبائي وتعزيز العدالة الجبائية.

إن هاذ المؤشرات مجتمعة، كتبعث برسائل قوية حول متانة الاقتصاد الوطني والثقة ديال متلف الفاعلين فيه، سواء المواطن اللي كيلمس نتائج السياسات العمومية في حياته اليومية، أو المستثمر اللي كيلقى في المغرب بيئة اقتصادية مستقرة وجذابة، أو المؤسسات الدولية اللي كتأكد هاذ الدينامية من خلال تقييمها وتصنيفها، وهو ما جعل بلادنا خلال الولاية الحكومية الحالية محل تقدير دولي كبير، بفعل حكامة مؤشراتها المالية.

هاذ الشي ماشي احنا اللي كنقولوه، (ce sont les instances internationales)، ففي سنة 2023 خرجت المملكة بشكل نهائي من عملية المراقبة المعززة المعروفة بـ "القائمة الرمادية" بعد موافقة مجموعة العمل المالي "GAFI[1]" بالإجماع، بفضل التفعيل الأمثل لخطة العمل في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

[1] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière.

كما توالى هذا المسار سنة 2025، باستعادة بلادنا تصنيف الدرجة الاستثمارية (Investment Grade) الذي فقدته في أعقاب الأزمة الصحية العالمية، بعدما راجعت وكالة (Standard & Poor's) التصنيف السيادي مع نظرة استشرافية للمستقبل.

وقد توجت هذه الريادة في مارس 2026 بمراجعة الآفاق المستقبلية لتصنيفنا السيادي من مستقرة إلى إيجابية، مع تثبيت التصنيف من طرف وكالة (Moody's) بالنسبة للدين الطويل الأمد.

إن المؤشرات التي نقدمها أمام أنظاركم يمكن اعتبارها شهادة ميلاد لمرحلة جديدة، كتعكس القوة المتصاعدة لاقتصادنا الوطني وصلابة دعاماته المالية، حيث حرصنا منذ بداية الولاية على جعل تحسين التوازنات الماكرو اقتصادية التزاما قطعيا، إيمانا بنا بأن الاستقرار المالي هو الضمانة السيادية اللازمة لاستدامة تمويل الحقوق الاجتماعية للمغاربة، وصمام الأمان الذي يفتح أمامنا آفاقا غير مسبوقة لتعبئة الثروة الوطنية، والتوجيه ديالها بشجاعة نحو تمويل الكرامة ودعم الدولة الاجتماعية وتحفيز الاستثمار المنتج.

واليوم، يحق لنا أن نؤكد بوضوح، وفاءنا بالتزامنا الجوهري، بعد أن تمكنا من بناء اقتصاد قوي في خدمة الإنسان، ونواصل السير بثبات وفخر نحو مستقبل نصنعه بعزيمة وإرادة وطنية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا مقتنعين منذ البداية بأن تحصين الأمن الاقتصادي لا يتحقق فقط بصناعة المؤشرات أو الأرقام، بل بخلق فرص اجتماعية ملموسة، يشعر بها المواطن في حياته اليومية، لأن اقتصادنا يغو دون أن ينعكس على باقي المواطنين، هو اقتصاد يحقق الازدهار لفئة قليلة ويترك الأغلبية على الهامش.

واليوم، يمكن القول، بكل ثقة، أننا نجحنا في إعادة توجيه بوصلة الاستثمارات نحو الأولويات الاجتماعية الحقيقية، لأن جوهر السياسات العمومية يبقى واحدا، وضع الإنسان في قلب كل قرار وكل إصلاح.

وبهاذ التوجه، وضعنا الأسس الصلبة لبناء الإنسان المغربي المؤهل تعليميا، المحمي صحيا والمستقر اجتماعيا، إدراكا منا بأن مغرب القرن 21 لن يبنى بالبنيات التحتية وحدها، بل بالاستثمار في الإنسان قبل كل شيء.

إننا فعلا أمام تحولات عميقة في مفهوم المواطنة، حيث لم تعد الحقوق الاجتماعية مجرد امتياز تمنحه الدولة متى شاءت وتسحبه متى عجزت، بل أصبح استحقاقا دستوريا تتلتزم الدولة بضمانه وتتحمل مسؤولية التقصير فيه.

وبفضل الإرادة السياسية الصادقة، تمكنا من التنزيل الفعلي والتاريخي لورش الدولة الاجتماعية كما أراده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ورش لم يبق حبيس النصوص، بل أصبح واقعا ملموسا في حياة ملايين المغاربة، وقد تجسد ذلك في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل حوالي 15.5 مليون مواطن إضافي، ويستفيدون اليوم من خدمات التغطية الصحية الأساسية.

كما تحملت الدولة اشتراكات تجاوزت 27 مليار ديال الدرهم، فهاذ الفترة لفائدة الفئات الهشة، في إطار نظام "أمو التضامن" في تعبير واضح عن أن التضامن ليس مجرد خطاب، بل التزام مالي حقيقي داخل السياسات العمومية.

وفي هذا السياق، فتحنا صفحة جديدة في تاريخ التضامن الوطني عبر تمكين حوالي 3.9 مليون، قول 4 مليون ديال العائلات، من الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، في إطار مقاربة جديدة كتقوم على تعزيز دقة الاستهداف وتحسين آليات الحكامة، بما يكرس نجاعة أكبر في توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة ويحد من تشتت البرامج وتعدد المتدخلين.

وقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة لفائدة المستفيدين من الدعم إلى متم يناير 2026: 52 مليار ديال الدرهم، من النهار اللي بدا هاذ (le programme) حتى لنهاية يناير 2026، 53 مليار ديال الدرهم، منها 33 مليار ديال الدرهم خصصت للإعانات الموجهة لحماية الطفولة و19 مليار ديال الدرهم للإعانات الجزافية اللي ما عندهمش الأطفال.

ويشمل هذا الدعم على سبيل المثال 5.5 د المليون ديال الطفل، وأزيد من 396 ألف أرملة (حوالي 308 ألف ديال الأرملات بدون أطفال)، دون إغفال أزيد من مليون مستفيد ممن تجاوزت أعمارهم 60 سنة.

أما في قطاع الصحة، فلم نكتف بمعالجة ظرفية أو إصلاحية جزئية، بل أطلقنا إصلاحا هيكليا شاملا، يهدف إلى إعادة بناء المنظومة الصحية على أسس جديدة، تعيد للمواطن الثقة ديالو في المرفق الصحي العمومي.

وفي هاذ الإطار، ارتفعت ميزانية قطاع ديال الصحة من 19.7 دالمليار ديال الدرهم سنة 2021 إلى 42.4 مليار ديال الدرهم سنة 2026، أي أكثر من الضعف خلال 5 سنوات، لأن الصحة ليست عبئا ماليا، بل استثمارا في الإنسان والإنتاجية والكرامة.

كما حرصنا على تحديث البنية التحتية الصحية وتحسين الحكامة ديالها المؤسساتية ورد الاعتبار للموارد البشرية عبر نظام تحفيزي مادي ومعنوي أكثر إنصاف، لأن طبيب بلا تحفيز أو لا مستشفى بلا تجهيز، لا يمكن أن يقدم خدمة صحية اللي كتليق بالمواطن.

وإلى جانب ذلك، أطلقنا مسار الرقمنة ديال القطاع الصحي، بما يضمن عدالة مجالية حقيقية في الولوج إلى العلاج، لأن الرقمنة في هاذ المجال ليست ترفا تقنيا، بل أداة لتحقيق المساواة في الخدمات الصحية، فلا ينبغي أن يكون هناك فرق في الحق في العلاج بين مواطن يعيش في مركز حضري وآخر في منطقة بعيدة أو نائية، وهو التزام واضح نضعه أمام المواطنين بكل مسؤولية، لأن الرعاية الصحية الأولية تمثل خط الدفاع الأول في صحة المواطن.

تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزامها بتأهيل 1400 مركز صحي أولي من الجيل الجديد، بميزانية ديال 6.4 ديال المليار ديال الدرهم. وهاذ البرنامج

الحكومة سالاتو وغادي تبدا برنامج جديد ديال تأهيل 1600 مركز صحي إضافي، باش يكونو جميع المراكز ديال الصحية في المملكة في المستوى اللي هو فيه المستوى اللي تعملو فيه الإنجازات الآن، بغلاف مالي كيوصل لـ 7 مليار ديال الدرهم، في إطار مقاربة شمولية كتستهدف تأهيل البنيات التحتية الصحية وتقريب الخدمات من المواطن.

وعملت الحكومة على استكمال برنامج طموح لتعميم كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمراكز الاستشفائية الجامعية، حيث تم بلوغ 11 كلية ديال الطب على الصعيد الوطني عقب إحداث 4 ديال الكليات اللي هي جديدة.

فيما يتواصل تنزيل برنامج تعميم المراكز الاستشفائية الجامعية بمختلف جهات المملكة، مع مواصلة تحديثها وتحديث تجهيزاتها وتعزيز قدراتها البيداغوجية الاستشفائية، بما يساهم في تحقيق توازن مجالي أفضل وتقليص للفوارق في الولوج إلى التكوين والخدمات الصحة في حد سواء، لأن الجهة اللي كتفتقر إلى مؤسسات التكوين الطبي كتبقى رهينة ديال المركزية الصحية.

ومن أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية ديال المستشفيات الجهوية والإقليمية، تم إنجاز 29 مشروع استشفائي بين 2022 و2025، مما أتاح إضافة 3168 سرير جديد لتعزيز القدرة الاستشفائية.

كما تواصل الحكومة استكمال إنجاز 20 مستشفى جديد فهاذ الشهور المقبلة إن شاء الله، بطاقة استيعابية إضافية كتقدر بـ 3067 سرير، إلى جانب برمجة 15 مشروع استشفائي جديد بطاقة 1800 ديال السرير، في مسار متواصل لتعزيز العرض، هذا يالاه كيوجدو (les offres) ديالهم باش غادي يخرجو إن شاء الله.

موازاة مع ذلك، جعلنا من قضايا - احنا تكلمنا على الصحة نتكلمو على التربية والتكوين - جعلنا من قضايا التربية والتكوين ركيزة أساسية لبناء مستقبل البلد، لأن الدولة التي تقصر في تعليم أبنائها تضعف قدراتها على مواجهة تحديات الغد.

ومن هذا المنطلق، اعتبرنا إصلاح المدرسة العمومية والارتقاء بالجامعة المغربية وتعزيز مؤسسات التكوين المهني خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، كيهدف إلى تمكين الشباب من الاندماج في سوق الشغل وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

واخترنا الاستثمار في طاقات شبابنا، وتمكينهم من فرص ديال التكوين والتأهيل، كيعزز الاستقرار الاجتماعي ويجعل منهم رافعة حقيقية للتنمية، لأن الشباب المؤهل هو أفضل جواب على تحديات المستقبل.

هكذا، فقد تم توسيع التعليم الأولي ليشمل 80% خلال الموسم الدراسي 2026/2025، أي ما يعادل 985 ألف طفل اللي هوما مستفيدين، مع تطور واضح في جودة العرض التربوي وبنياته التحتية، من أجل تحسين الأثر على الأطفال والأسر كمرحلة أساسية في بناء مدرسة الجودة والإنصاف.

كما شهدت مدارس الريادة توسعا كبيرا، حيث انتقلنا من 0 إلى 626 مدرسة ابتدائية سنة 2023، إلى 4626 خلال الموسم الدراسي الحالي، اللي كتضم تقريبا حوالي 2 ملايين ديال التلاميذ (تلميذة وتلميذ)، وغادي نغطيو تقريبا 80% من المدارس الابتدائية ابتداء من السنة المقبلة (dès début Septembre prochain) غادي يكونوا 80% من اولاد المغاربة كلهم موجودين في المدارس ديال الريادة إن شاء الله، حيث كذلك بلغت إعداديات الريادة 786 مؤسسة خلال السنة الجارية لفائدة 677 ألف تلميذ.

وقد تم تجهيز هذه المؤسسات بأحدث الوسائل والتجهيزات البيداغوجية، مما يضمن تحسين جودة التعلمات وتطوير الممارسة التربوية داخل الفصول الدراسية، وقد استفاد أكثر من 80 ألف أستاذ وأستاذة من تكوينات جديدة خاصة بمنهجية مدارس الريادة، مع مواكبة وتأطير من طرف أكثر من 960 مفتش تربوي لهذا الورش الإصلاحي.

وبطبيعة الحال، لم نغفل كذلك تحسين ظروف التمدرس، خاصة في العالم القروي، حيث عملنا على رفع عدد التلاميذ المستفيدين من الداخليات إلى أكثر من 172 ألف تلميذ هاذ السنة، وإن شاء الله المستفيدين من النقل الدراسي المدرسي وصلوا لـ 600 قول 700 ألف تلميذ.

كما قدمنا دعما ماليا للأسر خلال الدخول المدرسي لفائدة 3.4 ملايين تلميذ، بكلفة إجمالية بلغت 738 مليون ديال الدرهم اللي كانت (sous forme ديال محفظات أو (des aides directes)، مساهمة أو دعم مباشر للمواطنين هو اللي كيتكلف بالأمور ديالو.

كما لا بد من التوقف عند وضعية الأطر التربوية والإدارية، باعتبارها عنصرا أساسيا في نجاح أي إصلاح تربوي، فقد كنا مقتنعين منذ البداية بأن رد الاعتبار للرجال والنساء ديال التعليم يشكل أولوية هيكلية في إصلاح قطاع التربية والتكوين.

لهذا، شكلت نهاية 2023 وبداية 2024 محطات مفصلية في مسار تحسين أوضاع نساء ورجال التعليم، حيث تم التوصل إلى اتفاقات مهمة مع النقابة ديال التعليم فواحد العدد ديال الملفات العالقة، حيث صادقت الحكومة أولا عن النظام الأساسي الجديد للموظفين ديال التربية الوطنية، اللي كيهم تقريبا 336 ألف موظف.

كما تم كذلك طي ملف الأساتذة المتعاقدين نهائيا، والذي كان يهم أكثر من 114 ألف أستاذ، وقد تم إقرار زيادات مهمة في الأجور، ابتداء من 1500 درهم في الأول، ولكن في الأخير كيمكن يوصل حتى لـ 4000 أو 5000 درهم (à la fin de son parcours)، فيما ستتجاوز الكلفة الإجمالية للاتفاق مع النقابات التعليمية - إيلا كاينين السادة اللي كيمثلو هنا النقابات - يعرفوا بأن 17 مليار ديال الدرهم في 2027 اللي غادي توصل الالتزامات ديال الدولة اللي اخذاتها معكم، في حين تم تجديد النظام الأساسي للأساتذة الباحثين داخل الجامعة المغربية بعد أزيد من 20 سنة من الانتظارية، وذلك

عبر تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة، بزيادة شهرية ديال تقريبا 3000 درهم صافية، بما يعزز دورهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظومتنا الجامعية الوطنية.

كما عملت الحكومة على تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إصلاح بيداغوجي شامل، وتوسيع للعرض الجامعي، بهدف ملاءمة حاجيات المحيط السوسيو اقتصادي، حيث تم الرفع من عدد المسالك البيداغوجية إلى 4238، ومن الطاقة الاستيعابية للجامعات المغربية العمومية، ومن خلال إحداث 15 مؤسسة جامعية يعني (les facultés) وهذا.. جديدة، وفرت أزيد من 70 ألف مقعد جديد، والرفع من عدد الأساتذة الجامعيين بـ 16%، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة، من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بنسبة 15% لتصل لما مجموعه 60 ألف سرير برسم الموسم الجامعي 2025/2024.

كما أولت الحكومة كذلك أهمية كبرى لتطوير القطاع المهني، من خلال مواصلة افتتاح مدن المهن والكفاءات بمختلف الجهات، وإحداث 59 مؤسسة تكوينية جديدة، وكذا إطلاق حزمة من الإصلاحات الجوهرية للمناهج البيداغوجية، ذلك انسجاما مع التعليمات الملكية السامية التي كتوضع تأهيل الشباب في صلب الأولويات ولجعل هذا القطاع أكثر استجابة لمتطلبات سوق الشغل المتجددة.

وكما لا يفوتني التذكير على أن الحكومة، وفاء لالتزاماتها، أطلقت برنامج "جواز الشباب" الذي يوفر عددا من الخدمات لفائدة الشباب المغربية، استجابة لتطلعاتهم وإدماجهم في السياسات العمومية المعتمدة لصالح هذه الفئة.

ومنذ الإعلان عن هذا البرنامج، تم تسجيل أزيد من 250 ألف شابة وشاب، مما يمكنهم من الاستفادة من العروض والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح الانخراط المثالي للشباب في مغرب التنمية والتطور الذي يريده صاحب الجلالة لهذه الفئة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت الحكومة من تحسين مداخيل الأسر المغربية غاية مقاصدها، ليس من خلال إقرار الدعم المباشر ولا من خلال تعميم التأمين الإجباري على المرض فحسب، بل كذلك عبر تدخلات موجهة كان الهدف منها حماية القدرة الشرائية للمواطنين، إذ لم نترك المواطن المغربي يواجه المجهول وحيدا عندما شهدت الأسواق العالمية اهتزازات متوالية، حيث تحملت الدولة عبئا ماليا بحوالي 135.6 مليار ديال الدرهم عبر صندوق المقاصة للحفاظ على استقرار أسعار المواد الأساسية، ذلك حتى لا تضطر الأسر المغربية.. 135.6 مليار ديال الدرهم فهاذ (le mandat) ديال هاذ الحكومة، ذلك حتى لا تضطر الأسر المغربية إلى التضحية بحاجياتها المعيشية الأساسية.

وتتويجا لهاذ الدينامية الاجتماعية، حرصنا على تعزيز الحوار الاجتماعي مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، في إطار من المسؤولية والتوافق.

وقد أسفر هذا الحوار عن توقيع اتفاقيات مهمة طال الانتظار ديالها، استفاد منها أكثر من 4.2 مليون من الأجراء، وهي اتفاقيات تعكس إرادة حقيقية لتحسين أوضاع الشغيلة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

كما تم إقرار زيادات مهمة في الأجور في القطاعين العام والخاص، بكلفة إجمالية كتناهز 46 مليار ديال الدرهم في أفق 2026، مرفوقة بمراجعة عميقة للضريبة على الدخل، خاصة عبر إعفاء الأجور الشهرية التي تقل على 6000 درهم من الضريبة، وتخفيض السعر الهامشي الأعلى من 38% إلى 37%، وإضافة إلى ذلك، تم رفع الخصم السنوي من الأعباء العائلية من 360 إلى 500 درهم لكل شخص، ذلك أن الأجر الكريم ليس مطلب اجتماعي فقط، بل رافعة أساسية للنمو كذلك الاقتصادي.

وفي نفس هاذ السياق، قمنا بتنفيذ البرنامج الملكي للدعم المباشر للسكن، هو برنامج كبير واعطى نجاحا كبيرا، مما مكن أكثر من 96 ألف أسرة من الحصول على سكن لائق، لأن السكن ليس ترفا، بل أساس الاستقرار الاجتماعي وركيزة الكرامة الإنسانية.

وهاذ 96 ألف كان عندها كذلك أثر كبير على التشغيل وعلى واحد النشاط في الميدان ديال البناء، وغادي نرجع ليه في التدخل المقبل إن شاء الله، ونتكلمو على (le recasement)، اللي حتى هو كان سياسة ناجحة. هكذا، يشكل هذا المسار استثمارا حقيقيا في مستقبل السلم الاجتماعي والتنمية البشرية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد واصلت الحكومة ديناميتها الإصلاحية العميقة بهدف إحداث تحول حقيقي في مختلف مجالاتنا الترابية، انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن الإصلاح الذي يتوقف عند حدود المركز لا يمكن أن يكون إصلاحا شاملا، بل امتيازا جغرافيا لا ينسجم مع طموح مغرب الإنصاف والتوازن.

لهذا، عملنا على تمكين كل جهة من التحول إلى قطب اقتصادي قائم بذاته، يخلق الثروة ويوفر فرص شغل لأبنائه، لأن المغرب لا يكتمل إلى حين تنبض كل جهاته بنفس الحيوية، وتتحقق التنمية في كل ربوعه دون استثناء.

فقد وضعنا مبدأ العدالة المجالية في صلب سياستنا العمومية، واشتغلنا على تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية.

ومن هنا، جاء التوجه نحو توطين استثمارات نوعية، تعيد الثقة إلى فضاءاتنا المحلية، وتجعل من المدن والقرى فضاءات للفرص، بدل أن تكون نقاطا للهجرة والنزوح.

وفي هاذ السياق، بصمت هاذ الحكومة على محطة مهمة في مسار ترسيخ الجهوية المتقدمة، تلك الرؤية الملكية المتبصرة التي أعادت تعريف العلاقة بين المركز والمجال الترابي، وجعلت من الجهات فاعلا أساسيا للتنمية.

خلال الفترة بين 22 و27، تمكنا من إعداد جيل جديد مبتكر من البرامج التنموية الجهوية وتصاميم إعداد ترابي، جيل يقوم على تخطيط للمستقبل بدل

الاكتفاء بمنطق الترقيع ومعالجة الاختلالات بشكل ظرفي.

كما عملنا على تعزيز حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، حيث انتقلت من 30% إلى 32%، وهي خطوة قد تبدو تقنية في ظاهرها، لكنها تعني عمليا مشاريع تنموية، خدمات أساسية، وطرق ومدارس في متلف مناطق المملكة.

وفي الاتجاه نفسه، تمت مواصلة تحويل اعتمادات مهمة للجهة - كنحولو تقريبا 10 ديال المليار ديال الدرهم - تم الرفع مؤخرا، استجابة للتوجيهات الملكية السامية، إلى 12 المليار ديال الدرهم، ذلك أن جهة بلا موارد مالية تبقى جهة محدودة القرار والقدرة على الفعل.

وبموازاة ذلك، قطعنا أشواطا مهمة في تسريع ورش اللاتمركز الإداري، عبر مراجعة شاملة للتصاميم المديرية للاتمركز، كما عزّزنا التنسيق بين القطاعات الحكومية، من خلال إحداث أربع تمثيليات إدارية مشتركة، في خطوة تعكس إرادتنا في تجويد القرار الترابي، وتقريب الدولة أكبر من المواطن.

وفي السياق ذاته، عملنا على تحسين تدبير المشاريع والبرامج القطاعية وتعزيز حكامتها المالية، وفق مبدأ التكامل والتعاضد بين مختلف المتدخلين، لأن التنمية التي لا تتكامل عناصرها، تتحول إلى إنجازات متفرقة الأثر الشامل.

وقد امتد هاذ الطموح الترابي ليشمل أيضا تنزيل البرنامج، وبالخصوص تنزيل البرنامج الملكي المتعلق بتقليص الفوارق الاجتماعية، باعتباره أداة مالية مؤسسية مندمجة، تهدف إلى ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الأساسية.

وهي خدمات ظل بعض المواطنين ينتظرونها لعقود طويلة، فقد ارتفع عدد الجماعات اللي كتوفر على منظومة متكاملة من الخدمات الأساسية، من 502 سنة 2016 إلى 743 حاليا، أي بزيادة ديال 48%، وهو ما يعكس التحسن التدريجي في ظروف العيش في العديد من المناطق.

وساهمت هاد النتائج في تعزيز الجاذبية الاقتصادية للمناطق المستهدفة، ورفع مستويات الاندماج الاجتماعي، خاصة لدى الشباب والنساء.

كما يأتي البرنامج المهم، اللي أعطاه الانطلاقة صاحب الجلالة، الله ينصرو، لجيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ليشكل محطة جديدة في مسار إصلاح الحكامة والحكامة الترابية، بمثابة ميثاق تنموي يعيد هندسة العلاقة بين الدولة والتراب والإنسان. هاذ الميثاق يحمل ملامح انتقال تنموي جديد، يسعى إلى تأهيل الجهات بشكل متوازن.

ومن هاد المنطلق، شرعنا في تفعيل هاد التحول التدبيري الكبير، من خلال التركيز على أولويات أساسية، كتتعلق بالتشغيل والخدمات الاجتماعية واستدامة الموارد المائية، مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان توزيع عادل للاستثمار وتثمين الخصوصيات الاقتصادية لكل جهة.

والغاية من كل ذلك هي صون كرامة المواطن أينما وجد داخل الوطن، لأن الكرامة لا تتجزأ ولا تعترف بالفوارق الجغرافية.

وفي موازاة هذه الأوراش الترابية، فتحنا ورشا واسعا لتحديث الإدارة العمومية وجعلها أكثر فعالية وقرب من المواطنين.

ومن هنا سعينا إلى جعل المرفق العام فضاء للثقة والشفافية، وقد سلكنا في هاد الاتجاه مسار واضح لتبسيط المساطر الإدارية، عبر تسهيل الولوج إلى المعلومة، ونشر أكثر من 2700 قرار إداري يهم حوالي 120 قطاع مختلف.

كما تم العمل على تقليص التعقيدات المرتبطة بالاستثمار، من خلال تبسيط 22 مسطرة، مما ساهم في تقليص حوالي 45% من مسار معالجة الملفات الاستثمارية، لأن كل مسطرة تبسط تعني استثمار يشجع ووقتا يوفر.

وإدراكا منا لضرورة جعل المغرب قطبا رقميا لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، سارعت الحكومة إلى إطلاق أولى مراحل تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية.

هي استراتيجية كتهدف لتسريع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات الإدارية وإطلاق منصات إلكترونية متقدمة، وكتروم هاذ الإستراتيجية لبناء اقتصاد رقمي حديث، يقوم على تطوير قطاع ترحيل الخدمات.

ولبلوغ الأهداف المسطرة، تم الرفع من الميزانية المخصصة لهذا الغرض، حيث انتقلت ميزانية الاستثمار من 11 مليون ديال الدرهم سنة 2021، إلى 1.6 مليار ديال الدرهم سنة 2024، مما ساهم في خلق 148 ألف منصب شغل.

كما تم فهذا السياق، تعزيز البنيات التحتية للاتصالات (génération 5) وتوسيع خدمات الحوسبة السحابية، إلى جانب تطوير (l'offshoring) ودعم الشركات الناشئة، ومواكبة ذلك بتكوينات متطورة لفائدة الشباب، مناسبة للمعايير التقنية العالية المطلوبة لولوج الشغل في هاذ المجالات، والمنتظر أن تساهم هاذ المقاربة في خلق 240 ألف منصب شغل في أفق 2030، إلى جانب إرساء منظومة محفزة للتكوين والاستثمار والتشغيل.

وبذلك، نؤسس لفضاء إداري واقتصادي مبتكر، يعزز مكانة المغرب كقطب إقليمي صاعد في مجال الاقتصاد الرقمي.

ومن زاوية أخرى، استكمالا للأبعاد الاجتماعية للعمل الحكومي، حرصنا على مواكبة هاذ الدينامية الإصلاحية، بخطة طموحة لتعزيز سيادة القانون وترسيخ الأمن القضائي، لأن الحقوق لا يمكن أن تستقيم دون قضاء مستقل وفعّال، وقد انخرطنا في بناء نموذج متطور للعدالة، يرسّخ المعنى الحقيقي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي هذا الإطار، نجحت الحكومة في استكمال البناء المؤسساتي للسلطة القضائية وترسيخ شروط المحاكمة العادلة، عبر إطلاق مراجعة عميقة لمختلف المهن القانونية والقضائية، واعتماد تنظيم قضائي جديد يتلاءم مع الحاجيات والقضايا المطروحة على المستويين المركزي والترابي، إضافة إلى إعداد منظومة قانونية إجرائية متكاملة، تسعى إلى تثمين المكتسبات ومعالجة النقائص التي أظهرتها الممارسات العملية.

فالإصلاحات التشريعية الجديدة لكل من المساطر الجنائية والمدنية، تروم في مجملها تأمين نجاعة العدالة المغربية وتجويدها في مساراتها، وسواء من خلال الانسجام مع نوعية القضايا المستجدة أو عبر وضع القواعد لحماية المجتمع من الجريمة، فضلا عن نجاح الحكومة في إحداث نقلة نوعية في مجال السياسات العقابية ببلادنا ومنح إمكانيات أوسع للمقاربات الوقائية وإعادة إدماج المحكومين عليهم بعقوبة سالبة للحرية داخل المجتمع، حيث شكل إصدار قانون العقوبات البديلة توجها حكوميا مبتكرا، نعتبره بمثابة تصور جديد للعدالة، ومفهوما متقدما للعقوبة بمنطق إنساني ووقائي، تنبني مضامينه على إصلاح الفرد وتأهيله، انسجاما مع أفضل النماذج الدولية المقارنة، مما يجعل المغرب من بين التجارب الملهمة التي سلكت خيار العدالة التصالحية كخيار استراتيجي، وهو تصور متقدم لمنظومة العدالة ببلادنا يروم أنسنة العمل القضائي، وتمكين مرتفقي محاكم المملكة من خدمات تقوم على الجودة والقرب والثقة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد برهنت هذه الحصيلة الحكومية أنها لم تكن مجرد استجابة ظرفية للإكراهات والأزمات، بل شكلت محطة للتأسيس الهيكلي على النجاعة والمردودية، واختبارا حقيقيا لصدق الانتماء لهذا الوطن، وتملك روح المسؤولية تجاه مستقبله.

اختبارا مكّننا من الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق المبادرة وصناعة الريادة الاستراتيجية.

إنها هندسة إصلاحية شاملة، نجحت في التوفيق بين الطموح الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية، لأن التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بحجم المؤشرات الماكرو اقتصادية، بل بمدى انعكاساتها على مستوى التنمية البشرية.

وقد عملنا كذلك على تحويل الثقة في المستقبل إلى مشروع وطني جامع وإلى عقد اجتماعي متين، يعزز الصلة بين مواطنينا ومؤسساتهم.

هكذا، فإن المغرب اليوم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لم يعد مجرد اقتصاد ناشئ يسعى إلى تثبيت موقعه، بل أصبح شريكا استراتيجيا فاعلا ومنصة قارية قادرة على توطين الاستثمارات، وتحويل التحديات الجيوسياسية إلى رافعة ديال النمو.

كما يظل المغرب مؤمنا بأن قوته الحقيقية تكمن في قوة محيطه الإقليمي والقاري مع شركائه، في ترسيخ مزيد من التنمية والاستقرار، وبحكمة القيادة الملكية المتبصرة التي توجه هذا المسار بثبات وثقة، التي جعلت منه قطبا مرجعيا في الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن أبرز تجليات هذه الثقة الدولية، هي اختيار المملكة لاحتضان تظاهرات دولية كبرى وفي مقدمتها تنظيم كأس العالم 2030، وهو حدث عالمي لم يأت بالصدفة، بل شكل تتويجا طبيعيا لمسار طويل من العمل والإصلاحات والإنجازات التي راكمتها بلادنا خلال السنوات الماضية، وكدليل واضح على جاهزيتنا وجاهزية منظومتنا الوطنية السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية لرفع مختلف التحديات.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

أيها الحضور الكريم،

إن الحصيلة التي كان لي شرف تقديمها بين أيديكم اليوم، لا يمكن اختزالها في قطاع دون آخر، ولا في مؤشر معزول عن باقي المؤشرات، بل هي حصيلة حكومية شاملة كنهم الاقتصاد، وكنهم الصحة، والتعليم والحماية الاجتماعية والتشغيل والاستثمار، وكترجم رؤية إصلاحية متكاملة تم تنزيلها في سياق دولي يتسم باللايقين وتوالي الأزمات.

ومن هذا المنطلق، فإن الانتقادات التي تحاول تجزيء هاذ الحصيلة أو عزل بعض مظاهر الإكراه عن سياقها العام، تتجاهل أن ما تحقق هو ثمرة عمل حكومي، اشتغل في ظرف استثنائي، حيث لم تكن التحديات ظرفية، بل بنيوية وعالمية، ومع ذلك، تم إطلاق أوراشا كبرى في تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية وتحديث المدرسة العمومية ودعم الاستثمار وتحفيز التشغيل، وهي إصلاحات لم تكن سهلة وما كانتش شعبوية، بل تطلبت جرأة في القرار، ووضوحا في الرؤية. إصلاحات حملتها حكومة منسجمة وأغلبية متماسكة، نساء ورجال جعلوا خدمة الصالح العام والمصلحة الفضلى للوطن والمواطنين فوق أي اعتبار سياسي أو فئوي.

نحن لا ندعي الكمال، لكننا نرفض منطق التبخيس الذي يتغذى من المزايدة، لأن المغاربة اليوم يميزون بين من يشتغل ومن يعلّق، بين من يتحمل المسؤولية ومن يحمل معاول الهدم. لأن لكل شيء إيجابي تحقق، فالحصيلة الحكومية ليست مجرد أرقام تعرض، بل هي مسار إصلاحي كيلمسو المواطن في حياته اليومية، ويتجسد في خدمات كتحسّن وفرص تخلق وحماية اجتماعية كتوسّع.

واليوم، ونحن على أعتاب استحقاقات جديدة، فإن الدفاع عن هذه الحصيلة ليس مجرد موقف سياسي، بل هو دفاع عن خيار الإصلاح والاستمرار، لأن ما تم بناؤه خلال هاذ الولاية يشكّل أساسا لمغرب أقوى وأكثر عدالة.

أما السّجال العقيم، فلن يغير من واقع الإنجازات شيئا، ولن يقدم بديلا حقيقيا لما ينتظره المغاربة.

لهذا، سنواصل العمل بنفس العزم، ونفس الإصلاح - أجي كملي في بلاصتي- لهذا سنواصل العمل بنفس العزم، ونفس النفس الإصلاحي حتى آخر يوم في هاذ الولاية، دفاعا عن مكتسبات تحققت في زمن الأزمات، واستعدادا لرفع سقف الطموح أكثر في المستقبل، لأن الرهان لم يكن يوما ظرفيا، بل هو رهان دولة ومسار وطن.

واسمحوا لي، رغم لغة الأرقام ومنطق الحصيلة، لأن هذا منطق، أنا أفتح معكم قوسا وبكلمة صادقة من القلب، بلا شك ستصل إلى كل القلوب

المنصفة.

إن مسار المسؤولية، كما تعلمون جميعا، لم يكن يوما مفروشا بالورود، بل هو طريق مليء بالتحديات وبالامتحانات العسيرة.

لقد واجهنا أزمات متلاحقة، وضغوطا لم تكن في الحسبان، وعشنا لحظات قاسية تطلبت منا الصبر والثبات والكثير من التضحيات.

واتخذنا قرارات لم تكن سهلة أبدا، لكنها كانت ضرورية لبناء مستقبل متين والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية لبلادنا، في زمن تطبعه حالة من عدم اليقين.

مسؤولية رئيس الحكومة هي امتحان يومي للضمير ولحس المسؤولية، والجدية هي أن تستيقظ كل صباح وأنت تحمل على عاتقك أمانة جلالة الملك وملايين المغاربة، مدركا أن بعض القرارات قد تكون صعبة.

كان من الممكن اللجوء إلى الشعبوية لتحقيق مكاسب انتخابية وسياسية، لكن بمنطق المسؤولية وترجيح المصلحة الوطنية العليا، فإن ذلك لم يكن اختيارا ممكنا.

فقد تبدو بعض الاختيارات قاسية في لحظتها، لكن كانت العلاج الضروري لضمان العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة وتأمين مستقبل الأجيال القادمة، فالمسؤولية الحقيقية تقتضي أن توضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

لقد اخترنا بوعي كامل ألا نشتغل بالردود الهامشية، فزمن التنمية لا يمكن هدره في المزايدات والسجالات.

ترفعنا عن الإساءات والضغوطات والحملات الممنهجة، ليس ضعفا، ليس ضعفا، بل لأننا نؤمن أن قوة المسؤول هي قدرته على ضبط النفس حين تشتد العواصف، نؤمن أن رقي الأخلاق في ممارسة السياسة هو أسمى ما يمكن أن نتركه للأجيال، نؤمن أن العمل هو الذي يتحدث وأن النتائج هي الحكم الوحيد النهائي.

حضرات السيدات والسادة،

عند تقييم ما تحقق، لابد للمرء أن يتأمل، بصدق وتجرد، بعيدا عن كل الحسابات السياسية وما يصاحبها من صخب، ليطرح على نفسه سؤالا جوهريا: ماذا أنجزنا كما ينبغي؟ وأين كان بإمكاننا أن نكون أفضل؟

هناك سعادة حقيقية كتغمرني كإنسان قبل أن أكون مسؤولا، حيث أرى أن الإصلاح كاين في العيون ديال واحد الأم أو شاب وجد فرصة ديال العمل أو أسرة شعرت بالأمان اجتماعيا.

لكن في المقابل، كيبقى هناك شعور بعدم الاكتمال وإحساس ثقيل بالمسؤولية كلما تذكرنا أن هناك انتظارات لا تزال قائمة.

خمس سنوات هي مدة قصيرة جدا من عمر الزمن التنموي، وحين يكون الطموح بحجم الطموح ديال المغرب، ونرجعو لهم من بعد لهاذ الطموحات اللي كاينين في المغرب، يصبح الزمن خصما عنيدا، وهو الخصم اللي كاين أما الخصوم الأخرى مكلفين بها.

وفي الختام، لا يسعني.. شكرا السي والزين، السي والزين باقي 2 دقايق، الله يحفظك.. أنا عارف..

في الختام، شكرا، الله يجازيكم بخير، باقي ليا 2 دقايق صبرتو، قربنا ساعتين دابا.

في الختام، الله يخليكم، في الختام.. السي والزين هضر معايا أنا ما تهضرش معهم..

في الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن عميق امتناني وتقديري لكل من واكبنا وساهم معنا في هاذ التجربة الحكومية التي جعلت من الانتقال الاجتماعي عنوانا لها ومسار عملها؛

إلى زملائي الوزراء، الذين تحملوا معي ثقل المسؤولية والإصلاحات الصعبة؛

إلى الأغلبية البرلمانية التي دعمت الحكومة بكل موضوعية؛

إلى المعارضة البناءة - أ السي والزين أنتما فيها - إلى المعارضة البناءة التي راقبت عملنا بنوع من الإنصاف والمسؤولية؛

إلى حلفائنا في الأغلبية على دعمهم السياسي، وحرصهم على الانسجام والتنسيق؛

إلى نساء ورجال الإدارة المغربية، جنود الخفاء الذين يعملون بتفان، بعيدا عن الأضواء؛

وإلى كل شريك آمن بأن مغرب الغد المغرب الصاعد يبنى بتضحيات اليوم.

حضرا السيدات والسادة،

إن جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هو من غرس في هذا الوطن روح الإرادة والطموح.

نكمل هاذ (paragraphe).. متفقين؟

باقي دقيقة، ياله، شكرا.

حضرات السيدات والسادة،

إن جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، هو من غرس في هذا الوطن روح الإرادة والطموح، في وقت كان فيه البعض يشكك في إمكانية التقدم والنجاح.

جلالته هو من استشرف ملامح المغرب الصاعد حين كان آخرون لا يرون سوى الصعوبات والتحديات، وهو من جعل من الرهانات التي بدت مستحيلة، إنجازات واقعية وموثقة، وحول الحلم الجماعي للمغاربة إلى مشروع حضاري متكامل، وما نعرضه اليوم من أرقام ومؤشرات وإنجازات وأوراش كبرى، ليس سوى ترجمة ملموسة لهذه الرؤية الملكية المتبصرة، التي جعلت من مصلحة المواطن أولوية دائمة.

إنها رؤية ملك يحمل هم شعبه في وجدانه، ويجعل من مستقبل المغاربة

والمغرب أفقا دائما للعمل والبناء، فله منا أسمى عبارات الوفاء والامتنان، وللمغرب منا العزم الصادق على مواصلة المسار بثقة في المستقبل وإيمان راسخ بقدرتنا الجماعية على تحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

شكرا الكم.

شكرا السيد الرئيس، السادة الرؤساء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

شكرا الكم.

رفعت الجلسة.